

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ١١ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد المعاينة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء

مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسه ٢٠١٠/١١/١٣

باعتماد المعاينة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٢/١٤ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد المرازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٤٢٠٠٠ ج (فقط أربعة ملايين ومائتا ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة مبلغ ١٤٦٦٦٤ ج (فقط أربعة ملايين ومائة وستة وأربعون ألفاً ومائة وأحد عشر جنيهًا لا غير) بفاض قدره ٥٣٨٨٩ ج (فقط ثلاثة وخمسون ألفاً وثمانمائة وتسعه وثمانون جنيهًا لا غير).

مادة ٢ - ينشر هنا القرار بالواقع المصرية.

تحرير فى ٢٠١١/٢/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي